ديسمبر 2020

جهود مصر الوطنية للقضاء على جريمة ختان الإناث

مقدم من : اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث

يعد ختان الإناث من أسوأ الجرائم والانتهاكات التي تؤثرعلى المرأة والفتاة نفسياً وجسدياً ، لذلك فإن مكافحة والقضاء على ختان الاناث هو أحد الالتزامات الدستورية والقانونية الرئيسية للحكومة المصرية.

تمتد الجهود المصرية فى مكافحة ختان الاناث الى بدايات القرن الماضى.

وقد انخفضت نسبة ختان الإناث في مصر بين النساء اللاتى سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15-49 عاماً من 92.3٪ في عام 2014 إلى 87.2٪ في عام 2015؛ بينما انخفضت نسبة ختان الإناث بين الفتيات في الفئة العمرية 15-17 عاماً من 74.4٪ في عام 2008 إلى 61.1٪ في عام 2014[1]

الإطار الدستوري والتشريعي

دستور مصر لسنة 2014

المادة (80): تلتزم الدولة برعاية الطفل، وحمايته من جميع أشكال العنف، والإساءة، وسوء المعاملة، والاستغلال الجنسى والتجارى.

المادة (11): تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين الواجبات الأسرية ومتطلبات العمل.

تجريم ختان الإناث في قانون العقوبات المصري

تم حظر ختان الإناث في عام 1997 بقرار من وزير الصحة، ولكن لم يتم حظر هذه الممارسة تماماً حيث تم السماح بها في بعض الحالات بموافقة ممارس من الطاقم الطبي. وفي عام 2007، أصدرت وزارة الصحة قراراً وزارياً يحظر على جميع العاملين في مجال الصحة إجراء عمليات ختان الإناث في المستشفيات، والعيادات الحكومية أو غير الحكومية.

وفي عام 2008 ، تم إصدار أولى النصوص الجنائية المتعلقة بالحماية ضد ختان الإناث حيث تم تعديل قانون العقوبات لينص على عقوبات تجرم ختان الإناث، فتنص المادة 242 مكرر على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن 1,000 جنيه مصري، ولا تزيد عن 5,000 جنيه مصري كل من يقوم بختان الإناث. ومع ذلك، ارتأى المشرع المصرى أن هذه العقوبة لا تتناسب مع الجريمة المرتكبة، لذا تم تعديل المادة 242 مكرر فى عام 2016 بتشديد العقوبات الواردة فى نص المادة و أضافة مادة جديدة رقم 242 مكرر (أ)، وذلك بموجب القانون رقم 78 لسنة 2016.

[1] المسح السكاني الصحي

وقد جاءت تعديلات 2016 بإعادة تعريف ختان الإناث بوصفه جناية بدلاً من جنحة، وزيادة العقوبة على ممارسة ختان الإناث بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات، وتصل إلى السجن المشدد لمدة 15 سنة إذا نشأ عن فعل ختان الإناث وفاة الضحية أو عاهة مستديمة، كما نصت المواد على عقوبة بالسجن لمدة تتراوح بين سنة، وثلاث سنوات لكل من طلب ختان أنثى وتم الختان بناء على طلبه. كما وافق مجلس الوزراء المصري علي مشروع قانون المقدم من اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الاناث -بعد دراسة وزارة العدل - بتقرير عقوبة رادعة حيال جرائم ختان الاناث، وجاءت التعديلات في المادتين (242 مكررا و 242 مكررا أ)

الخلفية الإستراتيجية والمؤسسية

الاستراتيجيات

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015).
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ختان الإناث (2016).
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 (2017).

الآليات

- تم إنشاء لجان حماية الطفل بموجب المادة رقم (97) من قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، كآلية لرصد الأطفال المعرضين للخطر، ودراسة حالاتهم، وتنفيذ التدخلات لإزالة أي نوع من المخاطر التي يتعرض لها الطفل.
- خط نجدة الطفل بالمجلس القومي للطفولة والأمومة 16000.
- الخط الساخن لمكتب شكاوي المرأة بالمجلس القومي للمرأة 15115.
- في عامي 2016، و2018، أصدر النائب العام كتب دورية لجميع أعضاء النيابة العامة بشأن عقوبة جرائم ختان الإناث، وتفعيل نظام حماية الطفل وأصبحت هذه الكتب الدورية مرجعاً هاماً لوكلاء النيابة من أجل استكمال التحقيقات في جرائم ختان الإناث.
- إنشاء **أول لجنة وطنية للقضاء على ختان الإناث** في مصر، عام 2019.

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث في مصر

الآلية المؤسسية: في مايو 2019، قام المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة للمرة الأولى على الإطلاق بإنشاء لجنة وطنية للقضاء على ختان الإناث في مصر، وضمت هذه اللجنة الجهات المعنية الحكومية، وغير الحكومية، وكذلك السلطات التنفيذية، والقضائية، والدينية الهامة.

جميع الأجهزة المعنية أعضاء فى اللجنة مثل: *وزارة التضامن الاجتماعي - وزارة الصحة والسكان - وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني - وزارة الشباب والرياضة - وزارة الثقافة - وزارة الأوقاف - وزارة العدل - وزارة الداخلية - وزارة الخارجية. كما تضم النيابة العامة - الأزهر الشريف - الكنائس المصرية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المجلس القومي للسكان - المجلس القومي لحقوق الإنسان - المجلس القومي لشئون الإعاقة - المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.*

اختصاص اللجنة

- عرض، ومناقشة التشريعات، والسياسات العامة، والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والعمل على تفعيل القوانين.
- تبادل المعلومات ، وتقييم الجهود المبذولة، والتحديات التي تواجه مختلف الجهات المعنية، واقتراح حلول لها.
- مراجعة الاستراتيجيات، والتوجهات الوطنية والأطر التشريعية الوطنية والإقليمية والدولية وأوراق العمل ذات الصلة، واستخلاص الأهداف لرفعها لرئاسة اللجنة.
- الاتفاق على الإطار العام، ومحاور، وتوجهات الخطة الوطنية بما في ذلك تقراح التعديلات التشريعية والسياسات اللازمة والأنشكة المقترحة وأدوات التنفيذ، والمتابعة.
- اقتراح، ووضع خطط وطنية تنفيذية، تتضمن دمج أنشطة كافة الجهات المعنية، والمجتمع المدني.
- اقتراح مصادر التمويل لتنفيذ الأنشطة المدرجة بالخطة.
- إقرار الخطة الوطنية والإشراف على ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

الإعلان عن: قامت الحكومة للمرة الأولى بتنسيق وتوحيد جهودها فى كيان واحد لتكون قادرة – مستندة على أساس علمى - على متابعة سير هذه الجهود في مصر. وقد أعلن معالي رئيس الوزراء المصري عن هذه اللجنة ضمن الجهود الاخرى لتمكين المرأة في مصر.

نطاق عمل اللجنة الوطنية

الارتكاز على الأسس المرجعية القائمة، أعلن رؤساء اللجنة (المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة) عن بناء العمل المستقبلي على أساس الجهود السابقة التي تم تنفيذها؛ وتوثيق ما حققته مصر في أجندة القضاء على ختان الإناث. كما تم البدء في منح جائزة تقديرية، وهي "*جائزة ماري أسعد، وعزيزة حسين السنوية*" لنقل رسالة مفادها أن هذه اللجنة تعترف وتبني جهودها على الإنجازات السابقة.

تنسيق الجهود، استطاع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة تنسيق جهود جميع أعضاء اللجنة الحكومية، وغير الحكومية، وكذلك الشركاء الدوليين؛ ونقل ونشرتلك الجهود وطنياً، ودولياً.

التوعية، تمكنت اللجنة خلال بضع أشهر ، وتحديداً من مايو 2019 حتى يونيو 2020، من الوصول إلى 22 مليون مستفيد من النساء والرجال، والأطفال، وذلك من خلال أشكال مختلفة من الأنشطة، ووسائل التوعية (طرق الأبواب، رفع الوعي، القوافل الطبية، حملات التوعية الإعلامية، بناء القدرات، واستقبال، والتعامل مع الشكاوى،والاستفسارات)تحت شعار # احميها_من_الختان

التعديلات التشريعية، تقودها اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة وبمشاركة الجهات المعنية؛ تم اقتراح تعديلات تشريعية لضمان سد الثغرات التشريعية. وعلى الرغم من وجود قانون يجرم ختان الإناث بعقوبات صارمة، إلا أن دراسة الجوانب المختلفة لهذه الجريمة سيضمن أن أى ثغرة قانونية سيتم رصدها ومعالجتها .ويتضمن مشروع القانون المقترح عقوبات أكثر صرامة لختان الإناث، وتوسيع نطاق التجريم، وإعادة تعريف فعل ختان الإناث باعتباره عاهة. كما يقدم المقترح معالجة لوضع مرتكب جريمة ختان الاناث من الطاقم الطبى وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بدراسة تناول قضية ختان الإناث في قانون الطفل، ولائحته التنفيذية .

التدخل الفوري، تمكنت اللجنة من خلال اتصالاتها المستمرة/على مدار الساعة بين جميع أعضائها بشكلٍ عام، وخطوط المساعدة، والنيابة العامة ووزارة الداخلية بشكلٍ خاص، من بدء ومتابعة التدخلات الفورية لمساعدة الضحايا المحتملين لهذه الممارسة الضارة و متابعة سير الاجراءات ضد مرتكبيها وذلك بفضل التنسيق الوثيق مع الجهات المختصة داخل اللجنة.

الجهود الدولية، قامت اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث بالتعاون مع منظمة اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، باستضافة ***الاجتماع التشاوري العالمي حول ختان الإناث*** الذي عقد في مصر لأول مرة في 11 يونيو، 2019.

كما ساهمت اللجنة في 20 يونيو، 2019 فى أعمال ***المؤتمر الإقليمي الأفريقي حول القضاء على زواج الأطفال، وختان الإناث*** الذي استضافته مصر أيضاً، وبين أهم مخرجات هذا المؤتمر ***نداء القاهرة للعمل من أجل القضاء على زواج الأطفال وختان الإناث في افريقيا.*** ولاحقاً في فبراير 2020، تم إدراج نداء القاهرة في تقرير ***قطاع الشؤون الاجتماعية داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي.***

الاشادات الدولية، بينما كانت مصرتناقش تقريرها الوطني حول ***المراجعة الدورية الشاملة*** في مجلس حقوق الإنسان بجنيف في نوفمبر 2019، جاءت غالبية الاشادات لمصر موجهة إلى أجندة المرأة، وخاصةً ملف ختان الإناث، وإنشاء آلية تنسيقية وطنية للقضاء هذه الممارسة/الجريمة في مصر.

وعلى صعيد أخر، أشادت الجهات التالية بجهود اللجنة الوطنية المصرية خلال العام:

وأخيراً، تجدد اللجنة الوطنية دائماً التزامها وتفانيها في العمل بشكلٍ مكثف وموضوعي للقضاء على جريمة ختان الإناث التي تنتهك حقوق الفتيات المصريات، وكرامتهن الإنسانية.

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الاناث

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث

احميها من الختان

إجمالى أنشطة الحملة منذ بدايتها ١,٦٩٤ نشاط

٧٦,٢١٥,٥٣٣

اتصال توعوي للحملة

فعاليات توعوية متنوعة	حملات اعلامية توعوية
قوافل تثقيفية / طبية	رفع كفاءة البناء المؤسسى
حملات طرق ابواب	استقبال شكاوى

٤٢,٦٥٥,٥١٢
سيدة

٢٦,٤٢٣,٥٦٥
رجل

٧,١٣٦,٤٥٦
طفل

الشركاء

- الجهات الحكومية
- سلطات انفاذ القانون المعنية
- الأزهر الشريف
- الكنائس المصرية الثلاثة
- شركاء التنمية
- المجتمع المدني

مكتب شكاوى المجلس 15115

خط نجدة الطفل 16000

خلال عام ٢٠١٩ تم اطلاق جائزة (ماري أسعد وعزيزة حسين) السنوية